الإقليمية الجديدة وإشكالية تشكّل السوق الوطنية في الدول النامية

د. عبد اللاوي عقبة . جامعة الوادي

ملخص :

منذ نهايات « الحرب العالمية الثانية » أواخر النصف الأول للقرن الماضي، والكثير من التحولات متعددة الصُعد تتفاعل لإعادة رسم خارطة العلاقات العالمية على أكثر من مستوى، كما أن « العولمة » تفرز ضغوطات أكثر من كل ذلك وعلى الجميع دون استثناءات (الأقطار، التجمعات الإقليمية، الشركات ... الخ) لتخفف من توجهاتها الداخلية قصيرة المدى بوضع « التشابكات الدولية » (العالمية) في موقع متقدم قبل ذلك، سواء بالاعتماد بدرجة أكبر على التصدير للخارج أو الاستيراد منه، وعلى المنافسة كونياً بفتح حدودها أمام نفاذ السلع والخدمات ورأس المال منها أو إليها.

كل ذلك ساهم في انتقال الفكر التكاملي من التكتل بصيغته «التقليدية» خلال حقبة «الارتكاز الجغرافي» إلى «الإقليمية الجديدة» زمن عالمية المرحلة الراهنة، بكل ما تكرسه «الإقليمية الجديدة» من حالة عدم التكافؤ.. والتي تعتبرها الدول المتقدمة هبة رأسمالية، وترى فيها الدول النامية مخرج وفرصة تاريخية تنتشلها من حالة التخلف المزمن الذي تتخبط فيه. في حين يرى الكثير من الباحثين أن موضوعة «الإقليمية الجديدة» كمطلب آني تثير الكثير من المخاوف خاصة فيما تعلق بتشكل السوق الوطنية للدول النامية.

الكلمات المفتاحية : التكتل، التكامل، العولمة، الإقليمية الجديدة، السوق الوطنية.

***Summary**:*

Since the end of «the Second World War» the end of the first half of the last century, many changes in various levels interact to redraw the global relation map in more than one level, and the «Globalization» produce more pressure on every thing everyone without exceptions (country, regional groupings, Companies ... etc) to ease the internal orientation of a short-term «international entanglements» (global) in an advanced position, either by relying more on exporting or importing, and the global competitiveness open its borders in front of to access goods, services and capitals.

All this contributed to the movement of thought as complementary from «traditional» during the era of «geographical center» to «new regional» at recent global, The stage it devoted to the inequality .. , Which is considered as gift of capitalism for developed countries, in The meantime The developing countries considered it as an occasion to be taken from chronic underdevelopment which has plagued . While many researchers believe that placed 'new regionalism' requirement Annie raises a lot of concerns particularly attached to the formation of the national market for developing countries

***Keywords**: clustering, integration, globalization, new regional, The national market.*

مقدمـة

منذ نهايات « الحرب العالمية الثانية » أواخر النصف الأول للقرن الماضي، والكثير من التحولات متعددة الصُعد تتفاعل لإعادة رسم خارطة العلاقات العالمية على أكثر من مستوى :

على « السطح » ... وفيما تعلق بالجغرافيا، ألغيت « خطوط الطول » و« دوائر العرض» التي حددت لقرون حِمى « النفوذ الاقتصادي » للدول، ذلك باغتيال أساسها الاقتصادي الكامن ضمن « السياسة الحمائية » عبر إلغاء أهم أدواتها المتمثلة في « التعريفة الجمركية »، ومن ثم إحالة ما تبقى منهم إلى قائمة التجاوزات التجارية والجنح الاقتصادية في القانون التجاري الدولي.

في « العمق » ... وبقدر ما توحد نمط « السياسة الاقتصادية » باعتناق الجميع طوعاً وقسراً لمبادئ « الليبرالية الاقتصادية » بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وإقفال سنوات « الحرب الباردة » نهايات القرن الماضي، بقدر ما تقلص العالم من خمس كتل طبوغرافية إلى ثلاث قارات اقتصادية بفعل موجة التكتلات العظيمة التي صبغت « السلوك الاقتصادي الدولي » مذ ذاك الحين، والتي وُئد منها الكثير (« اتحاد المغرب العربي » مثلاً)، وفشل منها غير قليل («الوحدة العربية» على سبيل المثال) ... ولم يبق منها سوى أن الولايات المتحدة الأمريكية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية والفائزة بـ « الحرب الباردة» قد قوضت دول أمريكا اللاتينية وما جاورها وشكلت قارتها الاقتصادية، أوروبا المتناحرة منذ ما لا يزيد عن عقود قد استكملت قارتها العظمى فيما ما يمكن وصفه بـ « فيدرالية اقتصادية موحدة » (الاتحاد الأوروبي) وهي توسعه، اليابان المهزوم واقتصاديات جنوب شرق آسيا وبحضور الصين سعت للتعاون لغزو أسواق العالم، وحجزت مقعد القارة الثالثة، وبوادر نجاحها وتفوقها تبدوا في الأفق القريب ... الخ.

عند « الوسط » ... وبين ذلك، تقع البقية من اقتصاديات دول العالم النامية، أين لا يزال الجدل في أوجه بين : أطروحات تشكيل قارات رابعة وخامسة ... الخ، وبين أطروحات اختزال التاريخ والاندماج ضمن القارات الثلاث سالفة الذكر. ولا يزال الواقع الاقتصادي لا تستطيع مؤشراته إعطاء أيه تنبؤات حول الأطروحة المتفوقة، برغم بعض مظاهر الانحياز للطرح الثاني، من مثل: عقد الشراكة الأورو–متوسطي ... الخ.

فوق كل ذلك .. كانت (ولا تزال) « العولمة » تفرز ضغوطات أكثر من كل ذلك وعلى الجميع دون استثناءات (الأقطار، التجمعات الإقليمية، الشركات ... الخ) لتخفف من توجهاتها الداخلية قصيرة المدى بوضع « التشابكات الدولية » (العالمية) في موقع متقدم قبل ذلك، سواء بالاعتماد بدرجة أكبر على التصدير للخارج أو الاستيراد منه، وعلى المنافسة كونياً بفتح حدودها أمام نفاذ السلع والخدمات ورأس المال منها أو إليها. وقد دعّم هذا التوجه وجود (أو إيجاد . أي خلق .) آليات إسناد تلك النزعة

العولمية، من مثل : « صندوق النقد الدولي »، « مجموعة البنك العالمي » و« المنظمة العالمية للتجارة ».

ومن كل ذلك ... نختار لنقول:

لقد شكلت تلك « التكتلات الإقليمية » حقيقة من أهم حقائق السياسة الدولية الراهنة لعالم ما بعد الحرب الباردة، وهي في عمقها تعبير مباشر عن حاجة ملحة لتجاوز الإطار الضيق للدولة القومية دون تفكيكها، وصولا إلى رحابة التكتل فوق الوطني وعبر الإقليمي، بمرتجى بلوغ معادلات قوة أكثر قدرة على بناء علاقة متوازنة مع « مراكز القوى الكبرى » المهيمنة على مقدرات العالم وبين « أطراف السوق الدولية » الواقعة ضمن تلك المقدرات .

ونحن نعتقد أنها . أي تلك التكتلات . وبقدر ما بدلت مفاهيم « السياسة الاقتصادية »، بقدر ما أنجبت حركة فكرية اقتصادية جديدة، وخلقت فرعاً تنظيرياً حديثاً لـ « التكامل الإقليمي » أساسه التأصيل والتنظير لراهن العلاقات الدولية فوق الجغرافية وعابرة القومية، إنها « الإقليمية الجديدة » التي تتمحور فيها مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول المركز، تعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول المركز الاستعماري لكن هذه المرة على نحو « طوعي لا قسري »، مختلفة بذلك عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا واقتصاديا. وبكل ما تحمله من ميزات عدم التكافؤ.

من خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للدراسة ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي :

ما هي آثار « الإقليمية الجديدة » على تشكّل « السوق الوطنية » للدول النامية ؟

أولا. التولد التاريخي لـ «التكامل فوق الإقليمي»:

لقد أدى تنامي العولمة إلى إحداث ضغوط على الأقطار والتجمعات الإقليمية لتخفف من توجهاتها نحو الداخل، ووضع التشابكات الدولية في موقع متقدم، سواء بالاعتماد بدرجة أكبر على التصدير للخارج، والمنافسة على المستوى العالمي، أو فتح حدودها أمام نفاذ السلع والخدمات ورأس المال، وهو التوجه الذي ترعاه منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد والبنك الدوليين[1].

ولقد تميز العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة بتنامي عدد «الاتفاقات التجارية» التي أُخطرت بها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة الجات/ منظمة التجارة العالمية) بشكل بيّن من 20 اتفاقا في عام 1990 إلى 86 اتفاقا في سنة 2000 ليبلغ مع نهاية 2007، 159 اتفاق، وقد كانت الاتفاقات المبرمة على مدى هذه السنوات اتفاقات ثنائية بصورة رئيسية، وقد أُبرمت أساسا بين البلدان النامية والمتقدمة، وتضمنت هذه الاتفاقات على نحو متزايد أحكاما تهدف إلى تحقيق «الاندماج العميق» الذي ينطوي على عناصر إضافية لتنسيق السياسات الوطنية بما يتوافق مع برامج للإصلاح تُحبذ إتاحة قدر أكبر من الحرية لقوى السوق، وبذلك تُشجع أيضا حرية حركة

الشركات المتعدية الجنسية، ويحد من التدخل الحكومي. وهذا الاتجاه مقترناً بتزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل بلدان من مناطق جغرافية مختلفة، يُمثل سمة مميّزة لما أصبح يُسمى بـ «الإقليمية الجديدة»[2].

والإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها، سواء السياسية أو الاقتصادية؛ والعولمة التي تستهدف إلغاء الحدود الجغرافية، وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا عبر العالم كله. وهذه الحالة الوسيطة تتصرف إلى التفاعلات الإقليمية، سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية (من حيث المبدأ) كما تتضمن تنازلاً عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل جماعة وتتصرف باسمها[3].

إنّ النظم الإقليمية الجديدة، في عالم اليوم، تختلف عن إقليمية الستينات في أنها ليست امتدادا أو تعبيرا عن مصالح إقليمية فحسب، بل هي استجابة للتطورات العالمية. فإذا كان المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي قد حكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية التقليدية، فإنّ المحتوى «الاقتصادي – الاجتماعي»، على الخصوص، يحكم علاقات وتفاعلات التكتلات الإقليمية الجديدة. وأيا كان نوع الاختيار ودرجة تكيّف الدول والنظم الإقليمية مع التكتلات والشراكات الإقليمية والعالمية الجديدة، فإنها مطالبة بإجراء مراجعات دقيقة لأهدافها وطبيعة علاقاتها مع البيئة العالمية الحديثة.

وقد تميزت الفترة الأخيرة بتصاعد الدعوة إلى أن «التكامل الاقتصادي» أصبح ضرورة في «عصر العولمة» باعتبار أنه يتطلب التعامل مع التزايد الكبير في الاعتماد المتبادل. فضلا عن ذلك ظهر نوع جديد من الترتيبات الإقليمية تكرس عدم التكافؤ والتمايز في درجات النمو وذلك بسبب سيادة القوى الكبرى، هذه الترتيبات المبشرة بتكامل منفتح على الخارج يتم مع واحدة أو مجموعة من هذه القوى، مسلما بما يسود بينها من تفاوت في مستويات النمو. بل لعل هذا أصبح واحد من شروطها، بحيث تعمل الدول الأعضاء المتقدمة «كقاطرة» تشد الدول الأقل نموا نحو الإطار العالمي، باعتبارها أعضاء أساسيين فيه. بالإضافة إلى أن تعمد على التأكيد على تحرير الخدمات وانتقال رؤوس الأموال، وما يطلبه ذلك من تعديل في السياسات الاقتصادية الوطنية، وهو ما يطلق عليه البعض تعميق التكامل[4].

وهكذا نشأت «الإقليمية الجديدة» (new-regionalism) التي تتمحور فيها مجموعة من «الدول النامية» حول إحدى دول «المركز»، تعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول «المركز الاستعماري» لكن هذه المرة على نحو «طوعي» لا «قسري»، وهي تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية[5].ولذلك تتخذ الصيغة الاقتصادية لـ «

لإقليمية الجديدة » شكل « منطقة تجارة حرة » تختلف آجال تدرج تطبيقها لكل عضو وفقا لتفاوت ظروف النمو، على أن يكون ذلك ضمن الحدود التي تجيزها منظمة التجارة العالمية، والتي لا تتجاوز عادة عشر سنوات. ونظرا لأن هذه الترتيبات لن تتمكن من تحقيق تقارب في «الهياكل الاقتصادية» خلال فترة السماح فإنها لا تتضمن تحركا نحو «اتحاد جمركي».

كما تنطوي «الإقليمية الجديدة» على العديد من العناصر التي تتحقق في مستويات متقدمة في (التكامل الاقتصادي التقليدي) وجدت في مستوى أعمق من التكامل منها[6]:

* تيسير تدفقات رأس المال (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر) عن طريق إنشاء بروتوكولات تنظيم وحماية الاستثمار؛
* إدخال تحسينات على البنية التحتية والاتصالات والنقل المفضية إلى زيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة العوامل؛
* إنشاء مؤسسات لإدارة وتيسير التكامل الإقليمي (على سبيل المثال صناديق التنمية وبرامج التمويل، ومؤسسات الاستثمار ووضع المعايير وآليات لتسوية النزاعات)؛
* تنسيق الضرائب المحلية وسياسات الدعم، ولا سيما تلك التي تؤثر في حوافز الإنتاج والتجارة؛
* تنسيق السياسات الكلية، بما فيها السياسة المالية والنقدية، لتحقيق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي ضمن نطاق منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك تنسيق سياسة سعر الصرف؛
* التنسيق والتنظيم القانوني للأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج على سبيل المثال: (مكافحة الاحتكار، القوانين التي تنظم التدفقات التجارية، وعلاقات العمل، والمؤسسات المالية).

من جهة ثانية (بعد إسقاط معيار التجانس الاقتصادي)، فنظرية التكامل الاقتصادي التي ظهرت في البداية (خمسينيات وستينيات القرن العشرين) في ثياب إقليمية، بمعنى أنها اختارت كنقطة بداية مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين، ثم بدأت تبحث في الآثار المترتبة على تحرير التجارة البينية للدول الأعضاء وعلى فرضها لسياج جمركي موحد في مواجهة الدول غير الأعضاء؛ انتقلت اعتبارا من مطلع التسعينات من نفس القرن بحركة التكامل الاقتصادي من إطاره الإقليمي إلى النطاق القاري[7].

ثانيا. الإقليمية الجديدة وتشكّل السوق الوطنية بالدول النامية:

بدأ تجدر الإشارة أن التحولات والتبدلات التي شهدتها الدول الصناعية المتقدمة خاصة القطب الأوربي والأميركي، في القرن الثامن عشر والتاسع عشر لعبت دورا نوعيا متميزا في تشكل أسواقها الوطنية أولا، ومن ثمّ تشكيلها للسوق الرأسمالية العالمية وتحديد أبعادها لاحقا، ولم يكن بمقدور هذه السوق الموحدة دوليا أن تتشكل وبهذه السرعة والدقة من التنظيم والتشريع إلا على قاعدة نمط إنتاج رأسمالي أرقى من جميع الأشكال السابقة؛ ومن هنا يمكن تثبيت الملامح الرئيسية الآتية[8]:

- أن السوق الوطنية لأية دولة من الدول الأوربية أو الأمريكية تشكلت تدريجيا وكان ذلك عاملا رئيسيا في النمو الطبيعي للرأسمالية التقليدية؛
- إن علاقات السوق في هذه الأقطاب وبشكل خاص الدول التي شهدت الرأسمالية مبكرا، تشكلت ونمت من خلال نمو الإنتاج السلعي، أي بمقدار ما يمكن تحويله من إنتاج طبيعي إلى إنتاج سلعي، بمعنى أكثر تحديدا، أن آليات السوق الداخلية عبّرت عن كونها تعمل بفاعلية على أساس قانون القيمة، الذي يفترض الغلبة للإنتاج السلعي في الاقتصاد الوطني، وهو ما يفسر كون السوق الخارجية عبرت عن كونها امتداد للسوق الداخلية.

وفي مسار التطور الرأسمالي ونمط الإنتاج لهذه المراكز، تاريخيا دعمت الثورة العلمية والتكنولوجية قوة هذه الأسواق المُشكلة، من خلال خلق صناعة توليد طاقة جديدة ومواد أولية وتكنولوجيا حديثة، ومن هنا يُمكن تركيز حزمة من النتائج بالغة الأهمية[9]:

- تنامي الاستثمارات الموضوعة في تحديث الإنتاج وترشيده بسرعة في السبعينات، ثم الثمانينات، مع تسارع إدخال التكنولوجيا عن ذي قبل؛
- الحاجة إلى درجة عالية من الهياكل التحتية للصناعات الحديثة وخصوصا في الصناعات الكيمياوية والإلكترونية. ولقد تطورت الصناعات الدوائية على أساس تطور الخدمات الطبية. وقد دعمت كل الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة نُظما فعالة للتعليم؛
- إعادة توزيع الصناعة عالميا، فهناك اتجاه واضح إلى إبقاء أنواع الإنتاج التي تتطلب جهودا علمية أكبر في الدول الصناعية المتقدمة، ونقل الأنواع الأقل تعقيدا والأكثر سكونا، وتلك التي تتطلب جهودا عضلية كبرى إلى البلدان النامية حيث اليد العاملة أرخص، وحيث تكون اعتبارات حماية البيئة أقل تشددا؛
- بداية اختفاء القاعدة الصناعية التقليدية في البلدان المتقدمة مع تغير في هياكل الوحدات الإنتاجية سعيا وراء مرونة أكبر للإنتاج، إلى جانب تركيز المال والقدرة الإنتاجية، فإن هناك نزعة إلى التمايز الداخلي ونشوء وحدات إنتاجية مستقلة أصغر حجما يُمكن إدارتها بشكل أكفأ؛
- إحداث تغيرات هيكلية عميقة في الاقتصاد بحيث تعطي الأولوية للفروع التي تتطلب جهودا عملية أكبر وتتطور بسرعة. أما الفروع الأخرى فإنها تعاني الركود والتدهور؛
- البحث الجدي من وراء التكنولوجيا الجديدة عن إمكانية زيادة إنتاجية العمل لدى العامل النموذجي المتوسط، واستخدام التكنولوجيا بصورة مكثفة وتوفير الخامات والوقود والمواد، وتقليص مدة إنتاج المنتجات. فالفكرة هي إنتاج متكامل ومتطور ومرن يستجيب بسرعة لظروف التسويق، ويضمن إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات، والاستعاضة السريعة من نماذج وأنواع من السلع بأخرى جديدة باستمرار.

وتعمل المنافسة الاحتكارية بوصفها قوة محركة للتقدم التكنولوجي، ومن ثمّ يتوفر الاتجاه الموضوعي نحو تدويل الإنتاج.

وكان محصلة ذلك كله هي أن الاتجاه الجوهري الذي صار يحكم حركة الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو أولوية التطور في العمق بفضل النمو المذهل في القوى المنتجة. فظواهر لم يُعرف لها مثيل من قبل من مثل: مكينة الزراعة، وخلق قاعدة عريضة من الخامات الصناعية، والتوسع الملحوظ في الأسواق، وتكثيف التبادل التجاري فيما بين الدول الصناعية، قد أحدثت جميعا تغييرات كبيرة في السوق العالمية. ولقد أفضت في الوقت نفسه إلى انهيار النمط التقليدي لتقسيم العمل الدولي، وخففت من اعتماد الدول الصناعية على الأسواق ومصادر الخامات ومجالات الاستثمار في البلدان النامية. وكلها ظواهر تُشكل ما يُسمى باتجاه الرأسمالية إلى التطور في العمق بدلا من التطور بالانتشار[10].

وفي نفس السياق فقد ساهمت حزمة من العوامل والظروف المواتية في دعم تشكل الأسواق الوطنية وتوسعها ونموها تناسبا مع النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه البلاد، من ذلك آليات بروتن وودز (نظام النقد الدولي الذي حقق ثباتا في أسعار الصرف واستقرار في أحوال السيولة الدولية، ومجموعة البنك الدولي التي شجعت حركة الاستثمارات الدولية، واتفاقية الجات التي استهدفت خفض القيود الجمركية). فكل ذلك أدى إلى نمو واضح في التجارة الدولية (تصدير السلع ورؤوس الأموال). كذلك لا يجوز تجاوز عامل مهم ورئيس وهو بقاء نمط تقسيم العمل الدولي لمصلحة البلدان الصناعية الرأسمالية، وهو الأمر الذي أدى لتمكين هذه البلدان من الحصول على المواد الخام ومواد الطاقة بأسعار رخيصة جدا، في ضوء علاقات تبادل غير متكافئ مع البلاد النامية[11].

وفي سياق مزيد من التحليل للإشكال آنف الذكر، وعلى الصعيد الأوربي تحديدا، فاقتصاديات هذه الأخيرة مرت في سلسلة ارتقائية من حالات الشراكة الإقليمية التي تتباين داخلها درجات الحماية الاقتصادية والحرية الاقتصادية إلى عملية التوحد الاقتصادي في السوق الأوربية الموحدة، ويتجلى ذلك بالمراحل الملاحظة في مسيرتها الاقتصادية.

وفي إطار هذا المسار المتقدم الذي حققته أوربا طيلة أكثر من ثلاثة قرون والذي توج بالسوق الأوربية الموحدة نهاية القرن العشرين، يكون مشروعا على المستوى المنظور والاستراتيجي أن تفكر أوربا الموحدة بمشروعات شراكة مع المناطق المختلفة بما فيها المنطقة العربية، وبشكل خاص دول جنوب حوض المتوسط[12].

أما على الصعيد الأمريكي فالسوق الوطنية مُشكّلة منذ قرن أو يزيد، وهي في صورة أرقى وأقوى، والمؤشرات الاقتصادية الأمريكية على المستوى الكلي أو الجزئي تؤثر بعمق في مراكز الاقتصاد العالمي وأطرافه، كما أن الولايات المتحدة ومن خلال توجهها الجديد نحو الإقليمية القارية بعقد اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والعمل على توسعتها، ومبادرة نصف الكرة الغربي[13] والتي تضم عددا كبيرا

من الدول غير مسبوق، وكذا بطرح مشروع السوق الشرق أوسطية، إضافة إلى مجموعة من الترتيبات الأخرى[14]، بمرتجى إقامة نظام إقليمي جديد يكون فرعا من النظام الدولي الجديد الذي تهيمن عليه. كل ذلك يُعبر عن امتداد لمسار العولمة من منظور أمريكي الذي فشلت في استكمال ملامحه النهائية من خلال منظمة التجارة العالمية، نتيجة لتعثر جولات هذه الأخيرة جراء التناطح التنافسي للأقطاب الثلاث.

وعليه فإن صيغ الاندماج الاقتصادي عبر الاتفاقيات الإقليمية الثنائية أو المتعددة مع المراكز الرأسمالية قد تُسبب ضياع الفرصة التاريخية لاقتصادات الدول النامية في تشكل أسواقها الوطنية، فالوضع الراهن يجعل من موضوع الإقليمية المطروحة في شكلها الجديد قد يكون فيه نوع من المغالاة التي تحاول قسرا تجاوز حدود السياق «التاريخي ـ النظري» من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا.

وكما أشرنا فإن أغلب الدول المتقدمة أنجزت مهمة تشكل السوق الوطنية منذ قرن ونصف أو يزيد، بينما حالة الدول النامية فالسوق الوطنية ما زالت في الأطوار الأولى لتشكلها، وبالتالي عمليا ليس لدول العالم المتقدم مصلحة بتكييف عملياتها الاقتصادية مع الطرف الثاني (الدول المتخلفة أو النامية) على أساس المساهمة في إنجاز السوق الوطنية.

وارتباطا بالمحدد السابق الذكر فإن الدول المتقدمة لا تنظر لمعظم عملياتها الاقتصادية مع الاقتصادات المتخلفة على أساس تكاملي، بل مجرد تسويات لمعاملات تبادل تجاري سواء أكانت سلع إنتاج وسائل إنتاج أو سلع استهلاكية. مع أن هذه المعاملات التجارية قد تكون مفيدة أحيانا وفي بعض حلقاتها لتشكل السوق الوطني، إلا أن ما ينبغي تأكيده في هذا الصدد أن الفائدة إذا ما حصلت فهي عارضة وليست أصيلة في تشكل السوق الوطنية[15].

وفي سياق التأصيل التاريخي– النظري، لا بد من التوقف عند الطرف الأضعف المعني بموضوعات الإقليمية الجديدة، وهو ما يدفع بتأشير الآتي:

- أن معظم البلاد المتخلفة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم تشهد عمليات تراكمية يمكن أن تفضي إلى نمط إنتاج رأسمالي، بل مجرد رسملة داخلية في مختلف هذه البلدان مبنية على قاعدة تطور بعض أشكال التجارة والعلاقات «الريعية–الربوية» في ظل سيادة الاقتصاد الطبيعي؛
- أن المرحلة الإقطاعية وما قبل الإقطاعية في معظم البلاد المتخلفة تعرضت إلى هزات عنيفة عشية تحول الرأسمالية من صيغة «رأسمالية منافسة» إلى صيغتها «الكونية»، مما عرقل إمكانات التطور التدريجي للاقتصاد الطبيعي إلى اقتصاد سلعي؛ وبالتالي أعاق عملية التراكم للنقود.. لهذا قطعت الطريق على إمكانات تشكل نمط إنتاج رأسمالي أصيل في مجموعة الدول التي تشكل الجانب الآخر من قسمة العمل الدولي، ومثل هذا الوضع حال موضوعيا دون تشكل أسواقها الوطنية، وفي الحالات التي ظهرت

ملامح سوق وطنية فإنها ظهرت مشوهة ومفارقة بسبب ارتكازها على حلقة التداول بينما ظلت حلقة الإنتاج غائبة، رغم كونها الحلقة المحركة لقاطرة الاقتصادات الوطنية.

وقد ترتب على العاملين السابقين مجموعة من المؤشرات الملموسة والتي ألقت بظلالها على حالة تشكل السوق الوطنية في الاقتصادات المتخلفة وهي كالآتي[16]:

- عدم سيادة الإنتاج السلعي والتفوق المتميز لرأس المال التجاري–الربوي تعتبر سمات مميزة للاقتصادات الوطنية في البلدان المتخلفة مثل هذا الوضع أضعف عنصر التنظيم في الدورة الإنتاجية ذات الطابع الرأسمالي؛
- معظم حالات الإنتاج السلعي المتاح في بلداننا مصدرها خارجيا سواء دخل في صورة واردات أو خرج في صورة صادرات.. بهذا المعنى فإن السوق الآخذة في التكوين لا تصبح عندئذ هي السوق الداخلية، بقدر كونها عمليات ملحقة بالسوق الداخلية للاقتصادات الصناعية المتطورة؛
- بغض النظر عن غلبة الاقتصاد الطبيعي في الاقتصادات النامية، إلا أنه في واقع الحال ظل دورها هامشيا في تكوين ما يُسمى السوق الوطنية في اقتصاديتنا؛ بالإضافة إلى انعدام وجود استراتيجيات تسمح في المدى المتوسط والطويل بتغيير هيكل الصادرات، الأمر الذي عزز استمرار هيكل الإنتاج تابع للمراكز الرأسمالية دون تغيير، وهو الهيكل الذي يجعل هذه البلاد (النامية) تنتج ما لا تستهلك (المواد الأولية)، وتستهلك ما لا تنتج (الواردات على اختلاف أنواعها). وقد استندت المراكز الرأسمالية الصناعية على استمرارية هذا الهيكل في مواصلة إخضاع هذه البلاد لمتطلبات وشروط نموها وتوسعها، بل وإلقاء جزء من عبء أزماتها على عاتق تلك البلاد[17].
- تجاوزا وإن سلمنا بأن قطاع تصدير الخامات عزز نمو الأشكال السلعية–النقدية وعجل بتأسيس قاعدة لزرع العلاقات الرأسمالية في البلاد النامية، إلا أن إشكالية انعزال قطاع تصدير الخامات عن باقي العمليات الاقتصادية التقليدية، أحدث أثرا مشوها داخل هذه الاقتصاديات بما في ذلك قضية السوق الوطنية؛ بمعنى أنه لم يتوفر الحافز التاريخي لدفع عملية التقسيم الاجتماعي إلى الأمام، وكان البديل عملية التقسيم الدولي ذات الطبيعة الرأسمالية المشوهة[18].

هذا التعقيد التاريخي ذو المستلزمات النظرية ألقى بظلاله وبقوة على العملية المشوهة في تكوين السوق الوطنية في الاقتصاديات المتخلفة ككل.. ويمكن اعتبار الأثر الفوضوي التلقائي لقانون القيمة من جهة، ومن جهة أخرى الإقحام القسري الواسع للدولة في البلاد المتخلفة طيلة القرن العشرين في تكوين شبه سوق، يعتبر التجلي الرئيسي لظاهرة السوق المفقودة تاريخيا في الاقتصادات المتخلفة. وحينما حاولت رأسمالية الدولة في البلاد المتخلفة معالجة هذه الإشكالية من خلال برامج تنمية، لم ترتق إلى مستويات مقتضيات حل التعقيد التاريخي في اقتصادياتها، وفي الغالب تعرضت هذه البرامج سواء على

مستوى الإعداد والتخطيط أم على مستوى التنفيذ والمراقبة إلى حالة قسرية حالت دون الإعانة المطلوبة لتشكل سوق اقتصادي حقيقي[19].

ومن المهم في سياق التتبع التاريخي لإشكالية الحلقة المفقود في تشكل السوق الوطنية الإشارة إلى الآثار التي عانت منها دول العالم الثالث جراء الفوضى التي آل إليها نظام النقد الدولي بعد انتهاء عصر بروتن وودز، وهنا تبرز أمامنا بشكل جلي نتائج التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. ونحن لا نفهم التبعية هنا على أنها مجرد العوامل الخارجية التي تؤثر في اقتصادها، وإنما على أنها ذلك الوضع التاريخي الذي يملك فيه اقتصاد ما القدرة في التأثير على اقتصاديات أخرى دون أن يتأثر بها. أي أننا هنا إزاء وضع ذي سياق تاريخي، اقتصادي واجتماعي وسياسي ودولي، نجد فيه تابعا ومتبوعا. فالتابع يتأثر بالمتبوع، دون أن تكون له القدرة على التأثير عليه، وهذا هو حال العلاقة التي نشأت بين مجموعة دول العالم النامي وبين نظام النقد الدولي منذ نشأته وحتى الآن. فقد كانت مجموعة هذه الدول تتأثر دوما بالأزمات والاضطرابات النقدية التي انطوت عليها مسيرة نظام النقد الدولي دون أن تكون لها أي قدرة في التأثير على هذا النظام أو على محاولات تعديله. ويصدق ذلك بلا استثناء على المرحلة الكولونيالية والمرحلة الاستعمارية وحتى على مرحلة التحرر ونوال الاستقلال السياسي، والسبب الجوهري في طبيعة هذه العلاقة ذات الاتجاه الواحد، التي ربطت مجموعة هذه البلاد بنظام النقد الدولي، يكمن في طبيعة الهيكل الاقتصادي لها، فهو هيكل مشوه صاغته الرأسمالية العالمية ليخدم مصالحها في الحصول على المواد الخام، وتسويق فائض الإنتاج، واستثمار فوائض رؤوس الأموال وهذا الهيكل . كما أشرنا . جعل تلك الدول تنتج ما لا تستهلك، وتستهلك ما لا تنتج وتتأثر دوما بالأحوال الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، دون أن تمتلك المقدرة على التأثير في تلك الأحوال. وقد ظل الهيكل على حاله دون تغيير بعد حصول هذه الدول على استقلالها، بالرغم من عقود التنمية المزعومة وجهود تحديث الاستثمار. ومن هنا فقد ظلت جذور التبعية النقدية والاقتصادية للخارج قوية وراسخة[20].

من هنا يمكن فهم كون نمط الإنتاج الرأسمالي هو نمط تابع في كل الاقتصادات المتخلفة، وأن السوق الوطنية شبه غائبة إن لم نقل غائبة، مثل هذا الوضع يجعل الحديث المبكر عن الاتفاقيات الإقليمية الثنائية بين المراكز الرأسمالية والأطراف النامية مُربكا للفهم..، فكما هو معلوم هناك ارتباط عضوي بين المستوى الذي وصلت فيه عملية تشكل السوق الوطني من جهة، ودرجة الحرية الاقتصادية أو الحماية من جهة أخرى، إلا أنه في واقع الحال مثل هذا الارتباط غائب أو على الأقل تقطعت حلقاته في حالة «السوق» في أغلب الاقتصادات النامية، وفي سياق هذا المسار المتغير في حالة هذه الاقتصادات والذي يتسم بما يلي[21]:

- ضياع الفرصة التاريخية للاقتصادات النامية في تشكل أسواقها الوطنية؛
- طبيعة الفجوة الحادة بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصاديات النامية؛

- طبيعة المهمات المطروحة على الاقتصادات النامية على المستوى المنظور والاستراتيجي تختلف تماما عن طبيعة المهمات المطروحة على الاقتصادات المتقدمة.

ومن هنا تحديدا فإن الأطروحة الراهنة تفرز أربع معالم نظرية على مستوى الاقتصاد السياسي:

المعلم الأول: اختلاف حاجات اللحظة التاريخية للإقليمية الجديدة : ففي الوقت الذي صار هناك أكثر من مبرر موضوعي لامتداد الدول المتقدمة جنوبا، بالمقابل يصعب الحديث عن مفهوم اقتصادي مماثل لحاجة ومقدرة الدول النامية لهذا الامتداد[22].

المعلم الثاني: التناقض الواضح عند مناقشة الضوابط الحدودية، وذلك من خلال العمل على إلغاء كافة الضوابط المتعلقة بالتجارة الحرة، والتغييب الكامل لحرية الحركة، والواقع أن سياسة الدول في معظم البلدان المتقدمة وفي معظم الأوقات وقعت بين هذين الطرفين، كما كانت السياسات مختلفة نوعيا بالنسبة لحركة البضائع وحركة الأموال وحركة قوة العمل. وبشكل عام كانت حركة قوة العمل أكثر تقييدا من حركة البضائع والأموال. ومن زاوية منتج معينا يقع في مكان ما من السلسة السلعية تكون حرية الحركة مرغوبة حينما يكون هذا المنتج قادرا على المنافسة اقتصاديا مع غيره من منتجي نفس البضائع في السوق العالمية. أما حين لا تكون هذه هي الحالة فإن مختلف القيود الحدودية على المنتجين المنافسين يمكن أن تزيد من تكاليف هؤلاء الأخيرين. وتفيد منتجا كان لولا ذلك أقل كفاءة، وهو الأمر الذي يظهر بجلاء في الاتفاقيات الإقليمية الجديدة من تغييب شبه تام للدولة المتقدمة لمنتجات تمتلك الدول النامية فيها مزايا نسبية وبإمكانها المنافسة بقوة في الأسواق المتقدمة من المعالجة ضمن هذه الاتفاقيات وعدم إدراجها ضمن السلع المحررة. ولما كان أي سوق يوجد فيه كثير من منتجي أية بضاعة ستكون أغلبيتهم بحكم التعريف أقل كفاءة من الأقلية – وهو حال الدول النامية –، فإن الاتجاه نحو فرض قيود تجارية على حرية الحركة عبر الحدود هو الأمر المرغوب فيه. ولكن لما كانت الأقلية الأكثر كفاءة هي أكثر ثراء وقوة نسبيا –وهي حالة المنتجين في الدول المتقدمة – فقد وُجد دائما ضغط مضاد عبر المؤسسات الدولية وكذا المفاوضات الثنائية لفتح الحدود، وإزالة أغلب العوائق في وجه التدفقات المنظورة وغير المنظورة[23].

المعلم الثالث: اختلاف مفهوم الميل لـ «تكافؤ الفرص» : فمن زاوية الاقتصاد السياسي كي تحقق الإقليمية منافع مماثلة للجميع وتضحيات مماثلة للجميع يفترض أن هناك هامشا مقبولا ذو ميل لتكافؤ الفرص بين الطرفين (المتقدم والنامي)، وهذا أمر يصعب الحديث عنه، مازال أحد أطرافه (الدول النامية) لم تُحقق المُرتجى في تشكل السوق الوطنية. والإشكالية هنا أنه مازالت غير واضحة حدود حيز الدور المجهول للدول المتقدمة. وتمركزها في المساعدة بهذا الاتجاه كي يكون الميل نحو التكافؤ ممكنا، وبعكسه يصبح الحديث عن تكافؤ الفرص من خلالها لا يعدو عن كونه ترفا فكريا[24].

المعلم الرابع: المرجعية النظرية للتنافسية الدولية، فواقع حال التنافسية الدولية الراهنة يتجلى بصيغة ميزات نسبية أحيانا وميزات نسبية ومطلقة أحايين أخرى، هذا الوضع الجديد يُعد أمرا غير مرغوب فيه في التجارة الدولية، بل إنه مضر، إذا ما أريد له تعظيم المنافع للطرفين، لأنه يعكس كون التنافسية الدولية ليست طليقة وأن السياسة الاقتصادية لرأس المال هي التي تسمح بظهورها في صيغة ميزات نسبية أحيانا

وميزات نسبية ومطلقة أحيانا أخرى كل على حدا ومعا في آن واحد، وأن عملية الاستحواذ على الميزات النسبية والمطلقة معا أصبحت اليوم معلما رئيسيا للنقلة النوعية في وظيفة رأس المال، يتجلى ذلك في كفاءة الأداء الاقتصادي في منظوريه العالمي والمحلي. وهو ما يدفع بالقول أن معلم التنافسية الدولية الراهن من المنظور الاقتصادات النامية لا يعدو عن كونه حالة أرباح قد تكون محتملة إلا أن الخسائر مؤكدة[25].

وربما يحاجج البعض على أساس أنه مازال المتاح لتشكل السوق الوطني هو التكامل المحوري الإقليمي، ما الذي يدفعنا لخيار اقتصادات متخلفة ولربما أكثر تخلفا من اقتصاداتنا لنتكامل معها ؟ لا سيما وأن هناك فرصة للاستفادة من البلدان الصناعية المتطورة المجاورة والذهاب إلى التكامل المحوري– الإقليمي معها. بالإضافة إلى ذلك فإن فرصة الإقليمية الجديدة يمكن لها أن تسهل إمكانية إنجاز نوعين من المهمات في مرحلة واحدة على أساس إحداهما يقع في خانة المهمات المؤجلة والثانية مهمات المرحلة الجديدة. ومثل هذا التصور للإشكالية يتطلب توضيح الآتي:

- أنه صحيح على مستوى التاريخ الاقتصادي، هناك إمكانية ملاحظة ذلك أحيانا، إلا أنه موضوعيا، يصعب المراهنة على إمكانية تحقق ذلك في الظروف الراهنة لاقتصادياتنا [26]؛
- إضافة إلى ذلك فأغلب الاقتصاديات المتقدمة سواء الأوربية أو الأمريكية أو غيرها تتميز بالدور الفعال للقطاع الصناعي بالمقارنة بذلك الذي يحتله القطاع الزراعي في الدول النامية. من هنا نجد أن الدول المتقدمة أعطت أهمية خاصة لتحرير التجارة الإقليمية في المنتجات الصناعية من القيود المفروضة عليها. ويختلف هذا الوضع بالنسبة للدول النامية حيث لا زال القطاع الأولي يحتل مكانة بارزة في اقتصاديات هذه الدول بالمقارنة بالدور الذي يحتله القطاع الثانوي وهو القطاع الصناعي. ولما كانت محاولات الدول النامية قد اختارت لنفسها الذوبان الكلي ضمن النماذج التكاملية للدول المتقدمة، سواء بالانخراط في صيغ التكامل الجديدة، أو استنساخ نماذج تتشابه مع تلك التي تتبعها الدول المتقدمة، فإنها بذلك تكون قد اختارت نماذج تصلح لتجارة السلع الصناعية، وهي التجارة التي تتم في منتجات القطاع الإنتاجي الضعيف لديها. وفي الوقت نفسه تكون قد أهملت هذه الدول أهمية البحث عن نماذج تكاملية تعكس الدور الهام للقطاع الزراعي، وبالتالي لم تفلح هذه الدول في تطويع آليات التكامل الاقتصادي الإقليمي لتشجيع التنمية الزراعية بين دول هي في أشد الحاجة إلى هذه التنمية لتقليل اعتمادها على العالم الخارجي في استيراد المواد الغذائية وكثير من المواد الأولية[27].
- ومن جانب آخر استهدفت محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة على تحرير التجارة البينية بين الدول قيد البحث، ويجدر التأشير أن هذه الدول هي أكثر ملائمة لتطبيق مناهج التكامل الاقتصادي السوقي نظرا لتشابه هياكل الدخل والطلب فيما بينها، وبالتالي تميزها بكثافة التجارة الخارجية الإقليمية، وكثافة التجارة الخارجية الإقليمية تعتبر دالة طردية في درجة تشابه هياكل الدخل للدول الأعضاء في الإقليم الاقتصادي المعني، ودالة عكسية في درجة تباين هياكل الدخل للدول المتخلفة، وتصدق حالة العلاقة الطردية بين كثافة التجارة الخارجية ودرجة تشابه هياكل الدخل على حالة التجارة البينية فيما بين الدول المتقدمة، في حين تصدق حالة العلاقة العكسية بين كثافة التجارة البينية ودرجة

تباين هياكل الدخل على حالة الدول النامية. يضاف إلى ذلك أن تجارة المنتجات الصناعية تميل إلى الكثافة في ظل وجود التغيرات التكنولوجية المؤقتة، واختلافات في المهارة، واقتصاديات الحجم، وهي عوامل تغيب عن ساحة التنمية الاقتصادية للدول النامية. وعليه فإن العلاقة التي تنشأ بين الدول المتقدمة والنامية في ظل اتفاقيات الإقليمية الجديدة، علاقة ذات تدفقات في مسار واحد "شمال جنوب"، تخدم الأهداف التوسعية للدول المتقدمة[28].

مثل هذا الوضع يجعل من موضوعة التكتلات الإقليمية الجديدة بوصفها مطلبا آنيا وعاجلا، نوعا من المغالاة التي تحاول قسرا تجاوز حدود السياق التاريخي–النظري من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا.

خاتمة:

يمكننا القول بأن «الإقليمية الجديدة» هي مستوى متقدم من صيغ « التكامل الإقليمي » تلتف (أو تُلفُ) فيها الدول النامية (الأطراف) حول الدول المتقدمة (المراكز) فراداً أو مجتمعةً. أي أنها تجمعٌ بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم كما كان يطرح بالمعنى التقليدي؛ لتختلف بذلك عن « التكامل الإقليمي التقليدي» الواقع بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية، فالمعيار فيها أصبح هو : تباين في مستويات النمو، أملاً (المرتجى النظري) في زيادة « القوة التبادلية البينية » (تصديراً واستيراداً) . كون التوجه التصديري يساعد على تعجيل التنمية، وما تعنيه من رفع معدلات التوظيف، وتخفيف دوافع الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال.

كما أن « التكتل » في إطار « الإقليمية الجديدة » لا يستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها، نظرًا لأنها تجيز التمايز في مستويات التطور الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية ... الخ، كما أن المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا، ولذلك فهي تقتصر على مرحلة واحدة وهي «منطقة التجارة الحرة»، كما تضع حدودا على عمليات انتقال البشر، كما يترتب على تحرير التدفقات وإلغاء القيود الجمركية (الكمية والسعرية) التي تؤدي حتما إلى زيادة تدفق الواردات السلعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الإنتاجية الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منافسة غير متوازية يترتب وينجر عنها آثار سلبية على المؤسسات الوطنية والتي يضطر بعضها إلى الإغلاق أو الإفلاس أو التصفية. كما يترتب عنها ضياع الفرصة التاريخية للدول النامية في تشكيل أسواقها الوطنية، فالوضع الراهن يجعل من موضوع الإقليمية المطروحة في شكلها الجديد قد يحوي نوع من المغالاة التي تحاول قسرا تجاوز حدود السياق التاريخي . النظري من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا . ففي الوقت الذي صار هناك أكثر من مبرر موضوعي للامتداد الدول المتقدمة جنوبا، بالمقابل يصعب الحديث عن مفهوم اقتصادي مماثل لحاجة ومقدرة الدول النامية لهذا الامتداد.

الاحالات:

1. محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص13.
2-UNCTAD,**TRADE AND DEVELOPMENT REPORT 2007,Regional corporation of development**, PP54-55.
3. إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي«العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة»** ط:1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص169.
4. محمود محمد الإمام، مرجع سبق ذكره، ص45.
5. نفس المرجع والصفحة.
6-*Mary E. Burfishert ,Sherman Robinson,* ***Regionalism :Old and New, Theory and Practice,*** *Invited paper presented at the International Conference Agricultural policy reform and the WTO, where are we heading?Capri (Italy), June 23-26, 2003, P 55.*
www.ifpri.org/pubs/confpapers/2003/burfisherrobinsonthierfelder.pdf .
7. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية «التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»**، القاهرة: الدار المصرية، 2005، ص342.
8. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 129(بتصرف).
9. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة، "سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 147، الكويت، مارس 1990، ص ص 50-51.
10. فؤاد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 51.
11. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة "تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"**، عالم المعرفة، "سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 226، الكويت، أكتوبر 1998، ص46.
12. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 130.
13. انطلاقا من مبادرة الرئيس الأمريكي – وقتئذ – جورج بوش، اتفقت 34 دولة لاتينية مع الولايات المتحدة وكندا في ديسمبر 1994 على إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكيتين (FTAA) بحلول عام 2005، مع تأكيد الالتزام الطوعي لكل الدول المشاركة بقواعد النظام متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية.
14. من ذلك منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبيك)، ومبادرة العمالقة عبر الأطلنطي.
15. عبد الأمير السعد، **الجدل الراهن حول الشراكة الأورو-متوسطية، الندوة الدولية أثر التوسع الأوربي على المشروع الأورومتوسطي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة**، ص ص124-126.
16. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 131.
17. رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف "دراسة لأثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث"**، عالم المعرفة، "سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب رقم 118، الكويت، أكتوبر 1987، ص212.
18. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 131.
19. للمزيد والتفصيل حول هذا الموضوع أنظر: عبد الأمير السعد، قضايا القطاع العام والخاص والتنمية في البلاد العربية، **مجلة دراسات عربية**، العدد9-1990، بيروت.
20. رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف "دراسة لأثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث"**، مرجع سبق ذكره، ص 250.
21. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 132.
22. نفس المرجع والصفحة.
23. إيمانويل والترشتاين، ترجمة محمد مستجير، **الرأسمالية التاريخية**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص56.(بتصرف)
24. عبد الأمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، مرجع سبق ذكره، ص 132.
25. نفس المرجع والصفحة.
26. عبد الأمير السعد، **الجدل الراهن حول الشراكة الأورو-متوسطية**، مرجع سبق ذكره، ص 127.
27. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية «التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»**، مرجع سبق ذكره، ص126.
28. نفس المرجع، ص125.